

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

أكد مرشح الدائرة الثانية عبدالله نجيب الملا ان اختياره لشعار «إرادة المواطن يرتقي الوطن» لحملة الانتخابية يهدف لترسيخ مفهوم المواطنة والابتعاد عن اثارة القضايا الطائفية مضيفاً ان المرحلة المقبلة مهمة للمحافظة على هذا الوطن.

وطالب الملا في حوار مع «الأنباء» الحكومة المقبلة بان تتصدى للفساد والبطالة لانه ليس من المعقول بلد فيه مليون ومائة وخمسون ألف نسمة يعطي بدل بطالة حتى اصبحت لدينا بطالة مقننة! وأشار الى ان حملته الانتخابية تحمل ثلاث قضايا وهي «التعليم - التوظيف - الإسكان»، مشيراً الى ان تلك القضايا باتت هاجسا يؤرق الشباب الكويتي حتى يحقق طموحه العلمي والاجتماعي.

وذكر الملا ان منصب رئيس مجلس الوزراء ليس بعيدا عن ابناء الشعب اذا لم تجد الاسرة الحاكمة احد ابنائها يتولى هذا المنصب.. والى التفاصيل:

اجري الحوار: مفرح الشمري @Mefrehs

مرشح الدائرة الثانية يفتتح مقره الانتخابي غدا بالقرب من جمعية «المحاسبين» تحت شعار «إرادة المواطن يرتقي الوطن»

عبدالله الملا لـ «الأنباء»: 90% من القطاع الحكومي يهيمن على الاقتصاد فكيف يكون اقتصادنا حراً؟! وبرنامجي يركز على التعليم والإسكان والتوظيف

ويتكلموا بكل صراحة وأنا لا أقصد بعض الخيارات التي تمثل بعض النواب الذين دخلوا القاعة ولكن أقصد التيارات الأخرى فلم نسمع منهم أي شيء بخصوص هذا الأمر ونحن نتطلع للاحتفال بذكرى مرور خمسين عاماً على الدستور التي تحل في نوفمبر المقبل نتمنى ألا تحدث مثل هذه الأمور مستقبلاً وأن تكون هذه الاحتفالية فخراً واعتزاز بان ربيع الكويت يتمتع بدستور يضاهي دساتير دول العالم ونقطف ثماره حالياً ففي حين نرى الآن ان الشعوب انقلبت على انظمتها نعيش نحن بأمن وسلام بسبب هذا الدستور.

التعليم مسيس والحكومة مطالبة بزيادة أعداد الطلبة الكويتيين المقبولين في البعثات علينا تفعيل الـ B.O.T و«الخصخصة» لأنهم يساعدان على تنمية البلد ويستوعبان العمالة الوطنية نحن بحاجة لفك التشابك بين القطاعين النفطي والعسكري لتوفير أراض سكنية بدلاً من الانتظار 14 سنة!

أن يكون نهج السلطة التشريعية أيضاً مختلفاً، وهذا الأمر يتحدد بيد الشعب في اختياره لمن يمثله.

مرشح مستقل

هل تخوض انتخابات مجلس الأمة للمرة الأولى؟

● نعم للمرة الأولى أترشح مستقلاً لأحد أبناء الكويت وليس فقط أبناء دائرتي، ولا يوجد عندي دعم من أي قائمة انتخابية، وقد رشحت في السابق لانتخابات غرفة التجارة، وعملت في لجنة التجارة والنقل، وخلال تلك الفترة كان لي الكثير من اللقاءات مع أصحاب الشركات والقطاع الخاص، وواجهنا العديد من المشاكل التي تم تبنيها وحلها مع التجار، وكانت بعض القضايا مشكلتها أنها مسيسة ولم تستطع اللجنة حلها مع الجهات المعنية، حيث كانت أكبر من ذلك، وهي مشاكل تجار المواد الغذائية بين الحدود الكويتية والسعودية، بسبب وهذا الأمر ليس بيد لجنة النقل، ولكن سعينا وحاولنا حل كل المشاكل، وكانت هناك قضايا فيها أمة وتنتمي إلى يتم التعامل مع هذا القطاع الخاص، الأمر الذي جعلنا تعسف من بعض موظفي الدولة في التعامل مع بعض الجهات في القطاع الخاص، الأمر الذي جعلنا نستنتج أن هذا التعسف أثناء محاولة السعي لإنهاء مشكلات هؤلاء المساكين ليس عمل دولة مؤسسات، وإنما عمل أفراد والذين كانوا يأخذون خطوات من غير أن يكون هناك في الاعتبار مواجهة لإيقاف مثل هذه التجاوزات، ولله الحمد كانت هناك بعض المساعدات لالخرة التجار والقطاع في هذا الجانب، اليوم ننقل خبرتنا من القوانين التي تمت الاستشارة فيها من غرفة التجارة وواجهت عقاباً رئيسياً في مجلس الأمة باللجنة المالية بأن تكون أحد أفراد الدعم لهذه القضايا بتحريكها، ونسال الله أن يوفق الجميع.



مرشح الدائرة الثانية عبدالله نجيب الملا (ماني الشمري)

هناك بعض المطالبات بان يكون رئيس مجلس الوزراء من أبناء الشعب، ما تعليقك؟

● اعتقد انه اذا لم تقدر الاسرة الحاكمة يومس ما على تزكية احد ابنائها المنصب رئيس مجلس الوزراء في المرحلة المقبلة فستختار من أبناء الشعب لهذا المنصب لانه لدينا من ابناء الشعب ذوو الكفاءة والخبرة الذين يستحقون هذا المنصب وهذا الأمر ليس بعيداً اذا لم تجد الأسرة احداً من ابنائها لهذا المنصب.

الفترة المقبلة الى ان تكون الرقابة اساساً نابعا من ايمان المواطن بمسؤولياته تجاه هذا الوطن.

المال السياسي

المال السياسي الذي يتحدث عنه المرشحين في تصريحاتهم هل اصاب الدائرة الثانية؟

● ما في شك ان المال السياسي الذي نسمع عنه موجود في جميع الدوائر ولكن لا يوجد دليل وان كان هناك بعض الدلائل على ان الجهات الحكومية غير جادة في تطبيق الاجراءات القانونية عليه، نحن نحتاج الى مراقبة ذاتية من المواطن نفسه في هذه الفترة المقبلة، هذا المواطن عليه ان يعلم انه لو اخطأ مرة في قبوله للمال السياسي فلا يخضع له مرة ثانية بموافقة من بعض المرشحين يتقبله للمال السياسي لأن هذا المال رأيناها يفسد البلد حتى وصلنا لنواب تضحمت أزدتهم غياب في المسؤولية الأخلاقية والأدبية التي كانت مطلوبة منهم كواب أمة وتنتمي إلى يتم التعامل مع هذا المال السياسي وفق الاطر القانونية والمال السياسي لا ينحصر في الاموال النقدية ولكنه يمتد الى كثير من الخدمات التي يقوم بها المرشحون وان كان هناك بعض الحالات التي تم تحويلها للنيابة، نتمنى ان نحويها هذا الأمر، والبراءة من المال السياسي ليست سهلة حتى لو ان المتهمين فيها حصلوا على حكم البراءة فستظل علامات الاستفهام تحوم حولهم وهذا ثمن يدفعه كل شخص رضى بالمال السياسي.

وهل تساهم في تنمية البلد؟

● جاد، تساهم في تنمية البلد لأنها أولا تحسن في الخدمات وثانياً تقلل الالغاء المالية على الدولة وثالثاً تستوعب العمالة الوطنية.

هناك بعض المطالبات بان يكون رئيس مجلس الوزراء من أبناء الشعب، ما تعليقك؟

● اعتقد انه اذا لم تقدر الاسرة الحاكمة يومس ما على تزكية احد ابنائها المنصب رئيس مجلس الوزراء في المرحلة المقبلة فستختار من أبناء الشعب لهذا المنصب لانه لدينا من ابناء الشعب ذوو الكفاءة والخبرة الذين يستحقون هذا المنصب وهذا الأمر ليس بعيداً اذا لم تجد الأسرة احداً من ابنائها لهذا المنصب.

الفترة المقبلة الى ان تكون الرقابة اساساً نابعا من ايمان المواطن بمسؤولياته تجاه هذا الوطن.

المال السياسي

المال السياسي الذي يتحدث عنه المرشحين في تصريحاتهم هل اصاب الدائرة الثانية؟

● ما في شك ان المال السياسي الذي نسمع عنه موجود في جميع الدوائر ولكن لا يوجد دليل وان كان هناك بعض الدلائل على ان الجهات الحكومية غير جادة في تطبيق الاجراءات القانونية عليه، نحن نحتاج الى مراقبة ذاتية من المواطن نفسه في هذه الفترة المقبلة، هذا المواطن عليه ان يعلم انه لو اخطأ مرة في قبوله للمال السياسي فلا يخضع له مرة ثانية بموافقة من بعض المرشحين يتقبله للمال السياسي لأن هذا المال رأيناها يفسد البلد حتى وصلنا لنواب تضحمت أزدتهم غياب في المسؤولية الأخلاقية والأدبية التي كانت مطلوبة منهم كواب أمة وتنتمي إلى يتم التعامل مع هذا المال السياسي وفق الاطر القانونية والمال السياسي لا ينحصر في الاموال النقدية ولكنه يمتد الى كثير من الخدمات التي يقوم بها المرشحون وان كان هناك بعض الحالات التي تم تحويلها للنيابة، نتمنى ان نحويها هذا الأمر، والبراءة من المال السياسي ليست سهلة حتى لو ان المتهمين فيها حصلوا على حكم البراءة فستظل علامات الاستفهام تحوم حولهم وهذا ثمن يدفعه كل شخص رضى بالمال السياسي.

وهل تساهم في تنمية البلد؟

● جاد، تساهم في تنمية البلد لأنها أولا تحسن في الخدمات وثانياً تقلل الالغاء المالية على الدولة وثالثاً تستوعب العمالة الوطنية.

هناك بعض المطالبات بان يكون رئيس مجلس الوزراء من أبناء الشعب، ما تعليقك؟

● اعتقد انه اذا لم تقدر الاسرة الحاكمة يومس ما على تزكية احد ابنائها المنصب رئيس مجلس الوزراء في المرحلة المقبلة فستختار من أبناء الشعب لهذا المنصب لانه لدينا من ابناء الشعب ذوو الكفاءة والخبرة الذين يستحقون هذا المنصب وهذا الأمر ليس بعيداً اذا لم تجد الأسرة احداً من ابنائها لهذا المنصب.

الفترة المقبلة الى ان تكون الرقابة اساساً نابعا من ايمان المواطن بمسؤولياته تجاه هذا الوطن.

المال السياسي

المال السياسي الذي يتحدث عنه المرشحين في تصريحاتهم هل اصاب الدائرة الثانية؟

● ما في شك ان المال السياسي الذي نسمع عنه موجود في جميع الدوائر ولكن لا يوجد دليل وان كان هناك بعض الدلائل على ان الجهات الحكومية غير جادة في تطبيق الاجراءات القانونية عليه، نحن نحتاج الى مراقبة ذاتية من المواطن نفسه في هذه الفترة المقبلة، هذا المواطن عليه ان يعلم انه لو اخطأ مرة في قبوله للمال السياسي فلا يخضع له مرة ثانية بموافقة من بعض المرشحين يتقبله للمال السياسي لأن هذا المال رأيناها يفسد البلد حتى وصلنا لنواب تضحمت أزدتهم غياب في المسؤولية الأخلاقية والأدبية التي كانت مطلوبة منهم كواب أمة وتنتمي إلى يتم التعامل مع هذا المال السياسي وفق الاطر القانونية والمال السياسي لا ينحصر في الاموال النقدية ولكنه يمتد الى كثير من الخدمات التي يقوم بها المرشحون وان كان هناك بعض الحالات التي تم تحويلها للنيابة، نتمنى ان نحويها هذا الأمر، والبراءة من المال السياسي ليست سهلة حتى لو ان المتهمين فيها حصلوا على حكم البراءة فستظل علامات الاستفهام تحوم حولهم وهذا ثمن يدفعه كل شخص رضى بالمال السياسي.

وهل تساهم في تنمية البلد؟

● جاد، تساهم في تنمية البلد لأنها أولا تحسن في الخدمات وثانياً تقلل الالغاء المالية على الدولة وثالثاً تستوعب العمالة الوطنية.

هناك بعض المطالبات بان يكون رئيس مجلس الوزراء من أبناء الشعب، ما تعليقك؟

● اعتقد انه اذا لم تقدر الاسرة الحاكمة يومس ما على تزكية احد ابنائها المنصب رئيس مجلس الوزراء في المرحلة المقبلة فستختار من أبناء الشعب لهذا المنصب لانه لدينا من ابناء الشعب ذوو الكفاءة والخبرة الذين يستحقون هذا المنصب وهذا الأمر ليس بعيداً اذا لم تجد الأسرة احداً من ابنائها لهذا المنصب.

الفترة المقبلة الى ان تكون الرقابة اساساً نابعا من ايمان المواطن بمسؤولياته تجاه هذا الوطن.

المال السياسي

المال السياسي الذي يتحدث عنه المرشحين في تصريحاتهم هل اصاب الدائرة الثانية؟

● ما في شك ان المال السياسي الذي نسمع عنه موجود في جميع الدوائر ولكن لا يوجد دليل وان كان هناك بعض الدلائل على ان الجهات الحكومية غير جادة في تطبيق الاجراءات القانونية عليه، نحن نحتاج الى مراقبة ذاتية من المواطن نفسه في هذه الفترة المقبلة، هذا المواطن عليه ان يعلم انه لو اخطأ مرة في قبوله للمال السياسي فلا يخضع له مرة ثانية بموافقة من بعض المرشحين يتقبله للمال السياسي لأن هذا المال رأيناها يفسد البلد حتى وصلنا لنواب تضحمت أزدتهم غياب في المسؤولية الأخلاقية والأدبية التي كانت مطلوبة منهم كواب أمة وتنتمي إلى يتم التعامل مع هذا المال السياسي وفق الاطر القانونية والمال السياسي لا ينحصر في الاموال النقدية ولكنه يمتد الى كثير من الخدمات التي يقوم بها المرشحون وان كان هناك بعض الحالات التي تم تحويلها للنيابة، نتمنى ان نحويها هذا الأمر، والبراءة من المال السياسي ليست سهلة حتى لو ان المتهمين فيها حصلوا على حكم البراءة فستظل علامات الاستفهام تحوم حولهم وهذا ثمن يدفعه كل شخص رضى بالمال السياسي.

وهل تساهم في تنمية البلد؟

● جاد، تساهم في تنمية البلد لأنها أولا تحسن في الخدمات وثانياً تقلل الالغاء المالية على الدولة وثالثاً تستوعب العمالة الوطنية.

هناك بعض المطالبات بان يكون رئيس مجلس الوزراء من أبناء الشعب، ما تعليقك؟

● اعتقد انه اذا لم تقدر الاسرة الحاكمة يومس ما على تزكية احد ابنائها المنصب رئيس مجلس الوزراء في المرحلة المقبلة فستختار من أبناء الشعب لهذا المنصب لانه لدينا من ابناء الشعب ذوو الكفاءة والخبرة الذين يستحقون هذا المنصب وهذا الأمر ليس بعيداً اذا لم تجد الأسرة احداً من ابنائها لهذا المنصب.

الفترة المقبلة الى ان تكون الرقابة اساساً نابعا من ايمان المواطن بمسؤولياته تجاه هذا الوطن.

المال السياسي

المال السياسي الذي يتحدث عنه المرشحين في تصريحاتهم هل اصاب الدائرة الثانية؟

● ما في شك ان المال السياسي الذي نسمع عنه موجود في جميع الدوائر ولكن لا يوجد دليل وان كان هناك بعض الدلائل على ان الجهات الحكومية غير جادة في تطبيق الاجراءات القانونية عليه، نحن نحتاج الى مراقبة ذاتية من المواطن نفسه في هذه الفترة المقبلة، هذا المواطن عليه ان يعلم انه لو اخطأ مرة في قبوله للمال السياسي فلا يخضع له مرة ثانية بموافقة من بعض المرشحين يتقبله للمال السياسي لأن هذا المال رأيناها يفسد البلد حتى وصلنا لنواب تضحمت أزدتهم غياب في المسؤولية الأخلاقية والأدبية التي كانت مطلوبة منهم كواب أمة وتنتمي إلى يتم التعامل مع هذا المال السياسي وفق الاطر القانونية والمال السياسي لا ينحصر في الاموال النقدية ولكنه يمتد الى كثير من الخدمات التي يقوم بها المرشحون وان كان هناك بعض الحالات التي تم تحويلها للنيابة، نتمنى ان نحويها هذا الأمر، والبراءة من المال السياسي ليست سهلة حتى لو ان المتهمين فيها حصلوا على حكم البراءة فستظل علامات الاستفهام تحوم حولهم وهذا ثمن يدفعه كل شخص رضى بالمال السياسي.

وهل تساهم في تنمية البلد؟

● جاد، تساهم في تنمية البلد لأنها أولا تحسن في الخدمات وثانياً تقلل الالغاء المالية على الدولة وثالثاً تستوعب العمالة الوطنية.

هناك بعض المطالبات بان يكون رئيس مجلس الوزراء من أبناء الشعب، ما تعليقك؟

● اعتقد انه اذا لم تقدر الاسرة الحاكمة يومس ما على تزكية احد ابنائها المنصب رئيس مجلس الوزراء في المرحلة المقبلة فستختار من أبناء الشعب لهذا المنصب لانه لدينا من ابناء الشعب ذوو الكفاءة والخبرة الذين يستحقون هذا المنصب وهذا الأمر ليس بعيداً اذا لم تجد الأسرة احداً من ابنائها لهذا المنصب.

الفترة المقبلة الى ان تكون الرقابة اساساً نابعا من ايمان المواطن بمسؤولياته تجاه هذا الوطن.

المال السياسي

المال السياسي الذي يتحدث عنه المرشحين في تصريحاتهم هل اصاب الدائرة الثانية؟

● ما في شك ان المال السياسي الذي نسمع عنه موجود في جميع الدوائر ولكن لا يوجد دليل وان كان هناك بعض الدلائل على ان الجهات الحكومية غير جادة في تطبيق الاجراءات القانونية عليه، نحن نحتاج الى مراقبة ذاتية من المواطن نفسه في هذه الفترة المقبلة، هذا المواطن عليه ان يعلم انه لو اخطأ مرة في قبوله للمال السياسي فلا يخضع له مرة ثانية بموافقة من بعض المرشحين يتقبله للمال السياسي لأن هذا المال رأيناها يفسد البلد حتى وصلنا لنواب تضحمت أزدتهم غياب في المسؤولية الأخلاقية والأدبية التي كانت مطلوبة منهم كواب أمة وتنتمي إلى يتم التعامل مع هذا المال السياسي وفق الاطر القانونية والمال السياسي لا ينحصر في الاموال النقدية ولكنه يمتد الى كثير من الخدمات التي يقوم بها المرشحون وان كان هناك بعض الحالات التي تم تحويلها للنيابة، نتمنى ان نحويها هذا الأمر، والبراءة من المال السياسي ليست سهلة حتى لو ان المتهمين فيها حصلوا على حكم البراءة فستظل علامات الاستفهام تحوم حولهم وهذا ثمن يدفعه كل شخص رضى بالمال السياسي.

وهل تساهم في تنمية البلد؟

● جاد، تساهم في تنمية البلد لأنها أولا تحسن في الخدمات وثانياً تقلل الالغاء المالية على الدولة وثالثاً تستوعب العمالة الوطنية.

ما الهدف من الترشح؟

● بعد الوضع الذي وصلنا اليه في الكويت مطلوب منا ان يكون لنا دور في العمل السياسي خاصة في الفترة الأخيرة، إذ ان هناك أشياء كبيرة من تردي جميع الخدمات في الكويت في نواح عدة منها التعليم والاقتصاد والتوظيف والإسكان وكل هذه الأمور جعلتنا نسعى لخدمة جيل المستقبل، فالأبناء والأجداد بنوا لنا الكويت وسلموها لنا في حال افضل من الآن وان كان بعض العوائل قد عملت في الشأن البرلماني والبعض الآخر منها قد عمل في المجال المدني فهذا يعد ذاته مؤشر على ان المرحلة المقبلة مهمة وحساسة خاصة في ظل تندي جميع الخدمات، والحكومة لا تملك مبادرات للتصدي للفساد وقضايا المواطنة كالمطالبة والتعليم وغيرها ولا تعمل على تطوير نهجها في ادارة البلد، كل هذه الأمور دفعني للترشح لخدمة ابناء بلدي من جميع الطوائف دون استثناء.

هل برنامجك الانتخابي يحمل قضايا معالجة ذلك الخلل؟

● برنامجي الانتخابي يركز على ثلاثة محاور هي التعليم والإسكان والتوظيف ولو تحدثنا عن المحور الاول وهو التعليم فسنجد انه مسيس لدرجة ان طلبة الكويت يحصلون على نسب دخول الجامعة ويجدون امامهم معوقاً رئيسياً لا يساعد على تحقيق احلامهم فكيف يتعامل الطلاب مع حكومة كانت غائبة في الفترة الماضية ولا تستطيع توفير المقاعد الدراسية التي يحتاجون اليها؟ الحكومة عليها دور برفع اعداد الطلبة الكويتيين في البعثات الخارجية لانه لا يوجد لدينا مشكلة في الوفرة المالية ولكن المشكلة تكمن في عدم وجود قرارات لإدارة هذه الأزمات، من حيث تسهيل اجراءات اصدار تراخيص مؤسسات تعليمية، وثانياً نتطلع الى ان تكون هناك شراكة بين القطاع التعليمي الخاص والقطاع التعليمي العام حتى يخف العبء عن الدولة، وثالثاً زيادة عدد البعثات في داخل الكويت وخارجها وإذا ضربنا مثلاً بالسعودية ففصل عدد الطلبة الذين يدرسون بالخارج اكثر من مائة ألف طالب وهذا بحد ذاته ليس رقماً سهلاً، اما المحور الثاني فهو التوظيف حيث ان الطالب يجد امامه معوقاً آخر بعد تخرجه هو عدم الحصول على وظيفة وعليه الانتظار سنة او سنتين فهل يعقل في الكويت ان يصل الوضع الى صرف بدل بطالة للشعب ما يتجاوز عدده مليوناً ومائة وخمسين ألفاً وكنا نتصور ان الحكومة تقدم سياسة خلق فرص وظيفية لديها شراكة بين القطاعين الخاص والعام في المشاركة بمسؤولية التوظيف لانه اليوم فسان من القطاع الحكومي مهيمن على الاقتصاد وهذا مؤشر يدل على ان اقتصادنا ليس مفتوحاً وحراً وهناك غياب للسياسة الاقتصادية والحكومة تلعب دوراً مهماً في المحافظة على نمو الاقتصاد الوطني ولديها الادوات الرقابية الخاصة بالاقتصاد الوطني وهذا لا يعني ان الحكومة تترك هذا الاقتصاد يتضخم حتى وصلنا الى بطالة مقننة وبدل بطالة للطلبة فنحن بحاجة الى تفعيل الـ B.O.T حتى يتم توظيف الكويتيين وبحاجة أيضاً لتفعيل قانون الخصخصة.

هل انت مع الخصخصة؟

● نعم انا مع الخصخصة لانها اثبتت في كل دول العالم المتقدمة انها انقاذ للحكومات.



عبدالله الملا في حوار مع الزميل مفرح الشمري